# التقرير السنوي السابع عشر

# 17th Annual Report

# 2021م

# التقرير السنوي السابع عشر 2021م

تعتبر المجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيارة الموقع الالكتروني: http://www.menafatf.org/

2021 ©مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: 10881، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: 97317530627+، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org).

بسم الله الرحمن الرحيم

# فهرس المحتويات


**كلمة رئيس المجموعة ..... 5**

**كلمة السكرتير التنفيذي ..... 8**

**القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .....9**

نظرة عن المجموعة وأهدافها .....9

الهيكل العام للمجموعة .....10

الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة .....10

**القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي ..... 13**

أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2021م: .....13

ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والجهات الإقليمية والدولية الأخرى خلال العام 2021م: .....17

**القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 19**

أولاً: في مجالات التقييم المتبادل: .....19

ثانياً: في مجالات التطبيقات والمساعدات الفنية والتدريب: ..... 21

**القسم الرابع: قسم تطوير السياسات ..... 27**

**القسم الخامس: القوائم المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 13 ديسمبر 2021م ..... 28**

# كلمة سعادة رئـيس المجمـــــوعة

**بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

يطيب لي في البدء أن أرحب بحضراتكم في فاتحة التقرير السنوي السابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2021م، متمنيًا من الله تعالى أن تكونوا جميعاً في أفضل حال وأتمّ عافية، وأدعوا الله عز وجل أن يرفع الوباء عن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة، وعن سائر دول العالم. كذلك لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للدول الأعضاء في المجموعة على ثقتها الغالية في قيادة جمهورية مصر العربية للمجموعة للعام الثاني على التوالي وفقاً لتوصيات وقرارات الاجتماع العام الحادي والثلاثين للمجموعة في نوفمبر 2020م، وإتاحتهم الفرصة لها للاستمرار في تحقيق أهداف المجموعة وتطلعات الدول الأعضاء فيها من خلال استكمال أهدافها ضمن أولويات الرئاسة خلال العام الجاري، وكذلك تمديد فترة نيابة رئاسة المملكة المغربية للعام 2021م.

وقد سعت مصر خلال الفترة المذكورة في تطوير المجموعة وأدواتها وقدراتها بشكل مستمر في ظل التحديات المختلفة، ففي إطار العمل قُدماً على تحقيق أهداف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى النحو الذي يُلبي تطلعات الدول الأعضاء في المجموعة، فإن جمهورية مصر العربية حرصت على إكمال العمل على تنفيذ خطة العمل الموضوعة من قِبل مجموعة العمل المالي بالتعاون مع سكرتارية المجموعة، والتي تم فيها مُعالجة التحديات التي تواجهها مجموعتنا في عمليات التقييم المتبادل وزيادة فعالية أداء المجموعة والسكرتارية، ووضع آلية تمكن الدول الأعضاء للمجموعة من متابعة تنفيذ هذه الخطة بصورة دورية وتلقي مرئياتهم بخصوص التغلب على أية معوقات للتنفيذ.

أما في شأن تطوير آليات عمل المجموعة، فقد تم تطوير اختصاصات وصلاحيات الاجتماع العام بحيث تكون مُحددة بدقة وتواكب المستجدات، وتطوير أسس اتخاذ القرارات في الاجتماع العام وفرق العمل بما يشمل وضع معايير محددة وواضحة، كما تم إجراء ما يلزم من تطوير لمعايير الانضمام للمجموعة، سواء للأعضاء أو للمراقبين، كما تم دعم وتطوير الموارد المالية للمجموعة من خلال مراجعة نموذج تمويل الموازنة الخاصة بالمجموعة، وتطوير نموذجي تمويل تعكس مرئيات الدول الأعضاء المطروحة والموافقة على النموذج الثاني كما تم طرحه، على أن يتم الاستمرار في تمويل موازنة المجموعة لعام 2021م وفقاً لمبدأ المساواة.

كما تم اعتماد آلية لتقييم مدى مساهمة الدول الأعضاء في توفير الخبراء المقيمين لعمليات التقييم المتبادل وتقارير المتابعة باستخدام نموذج يساعد السكرتارية في تقديم إحصائية حول مساهمة الدول الأعضاء في تقديم خبراء مقيمين ومراجعين في إطار الجولة الثانية، ومن المتوقع تقديمها بشكل منتظم لفريق عمل التقييم المتبادل الذي يرفع تقريرا في هذا الشأن للاجتماع العام. ووفقاً لهذه الآلية

تلزم الدول التي لم تشارك في توفير أي خبير في عمليات التقييم المتبادلة بتوفير خبراء مؤهلين للمشاركة في عمليات التقييم التي ستجرى خلال الثلاث سنوات المقبلة، على أن توفر الدول التي لم تشارك في عمليات المتابعة التي تتضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني خبراء مؤهلين والتواصل مع السكرتارية في الموضوع عند الحاجة إلى خبراء لمراجعة تقارير المتابعة وفقاً للإجراءات.

وفي هذا السياق، عمدت المجموعة إلى مواصلة تطوير فرق العمل والمنتديات واللجان المشكلة بالمجموعة، وبصورة خاصة زيادة فعالية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وتطوير منتدى وحدات التحريات المالية، وقيام اللجان المشكلة بالمجموعة بالتواصل مع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات للوقوف على أهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في مجال عمل هذه اللجان بهدف دراستها ومناقشتها ووضع أنسب الحلول لمواجهتها، بالإضافة إلى تشكيل "ملتقى الخبراء" بالاتساق مع خطة العمل الموضوعة من قبل مجموعة العمل المالي.

ورغم ظروف جائحة كوفيد 19، إلا أن المجموعة استمرت في التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ، حيث تم اعتماد تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية وعدد من تقارير المتابعة مثل تقرير المتابعة المعززة الأول لدولة الإمارات العربية، ومملكة البحرين، والمملكة الأردنية الهاشمية.

في الحقيقة، لقد بدأت المجموعة تحت قيادة جمهورية مصر العربية خلال العامين الماضيين أعمال هامة وحيوية ستغير في مسيرة المجموعة للفترة القادمة، وبالتأكيد فإن المملكة المغربية ومن يليها من الرؤساء اللاحقين للمجموعة سيكون لهم بصمتهم الخاصة في مجالات عمل المجموعة والتي بلا شك ستكمل هذه المساعي، ومن هذا المنبر ندعو لمضاعفة الجهود والتواصل مع أكبر شريحة ممكنة من المنظمات الدولية ذات العلاقة لتعزيز أعمال المجموعة وتسخير تلك العلاقات في خدمة الدول الأعضاء في المجموعة.

**ودمتم في حفظ الله سالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

## المستشار/ أحمد سعيد حسين خليل

**نائب رئيس محكمة النقض، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

# كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

**بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين**

**الأخوة والأخوات الفضلاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد**

يسعدني أن ألتقيكم في مستهل التقرير السنوي السابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أشكر بصفة خاصة رئاسة المجموعة ممثلة بمعالي المستشار/أحمد سعيد حسين خليل – رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب رئيس محكمة النقض، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، والشكر ممتد لفريق عمل رئاسة المجموعة على تعاونهم وتوجيهاتهم السديدة في قيادة دفة العمل خلال العامين الماضيين.

في ظل أوضاع بالغة التعقيد بسبب استمرار تفشي جائحة كورونا، سعت سكرتارية المجموعة عبر أهداف طموحة في زيادة الكفاءة التشغيلية للمجموعة، وذلك بالعمل عن قرب مع الأعضاء والمراقبين فيما يخص عدد من الملفات الهامة على رأسها عمليات التقييم المتبادل ومتابعة تنفيذها حسب الجدول الزمني، والتواصل مع الجهات المعنية في الدول الخاضعة للتقييم من أجل إعدادها للتقييم، وتوفير الخبراء المؤهلين لإجراء عمليات التقييم أو المراجعة من ذوي الكفاءة العالية بما يضمن جودة تقارير التقييم المتبادل والمتابعة، بالإضافة إلى متابعة الدول التي خضعت للتقييم في معالجة أوجه القصور واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. أيضاً في نفس السياق، تم العمل على محاور أخرى شملت، تحديد احتياجات الدول الأعضاء من التدريب والمساعدات الفنية ووضع سياسات وخطط مناسبة لتنفيذها، والاستمرار في عقد الفعاليات التدريبية والتثقيفية لرفع الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في القضايا المستجدة في مجالات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وذلك بهدف ضمان عدم تأثر المجموعة والدول الأعضاء فيها من تنفيذ التزاماتهم تجاه المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

وعلى صعيد نطاق مجالات عمل المجموعة، شهد العام 2021م، طفرة حقيقية في مجال تبادل الخبرات والتعاون مع الدول والجهات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات المختلفة معها بما يزيد عن الخمسين فعالية في مجملها خلال العام 2021م.

وفي إطار مجالات التقييم المتبادل، شاركت المجموعة في ورشة العمل الافتراضية المشتركة مع صندوق النقد الدولي حول عملية التقييم المتبادل في يناير 2021م، كما نظمت المجموعة بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي دورة تدريبية مشتركة حول المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بالتعاون مع معهد تدريب مجموعة العمل المالي في كوريا، 27 يونيو – 8 يوليو 2021م. إضافة لذلك، شاركت المجموعة في ورشة العمل الافتراضية لتدريب وتأهيل المقيمين بين مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، 6 - 10 سبتمبر 2021م، كما شاركت في نفس الإطار مع المعهد التدريبي التابع لمجموعة

العمل المالي للإعداد لمشروع تدريب المدربين. كذلك قامت المجموعة بعقد عدد من الدورات التدريبية في مجال إعداد الدول الخاضعة للتقييم، لتعريف الجهات المعنية بعملية التقييم المتبادل للدول التي ستخضع لعملية التقييم المتبادل.

أما في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، فقد اجتهدت سكرتارية المجموعة في تقديم باقة متنوعة منها في المجالات ذات الصلة، شملت تنفيذ عدد من البرامج التدريبية ضمن الخطة التدريبية للمجموعة (2020م – 2021م) وذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات ذات العلاقة، حيث تم تنظيم سلسلة من الجلسات التعريفية حول "قنوات استرداد الأصول" بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة ، كما وكذلك دورة تدريبية عن بعد حول "مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل". كما شاركت المجموعة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في سلسلة جلسات تعريفية حول "المنهج القائم على المخاطر" لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وجلسة أخرى في "كيفية إعداد إطار فعال للمنهج القائم على المخاطر في الرقابة والإشراف على قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

في سياق آخر، سعت سكرتارية المجموعة لتحديد وتوفير احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية خلال العام 2021م، وذلك عبر المصفوفة المعتمدة في هذا الشأن بعد تحديثها بواسطة الدول الأعضاء. وقد وجدت هذه المبادرة تفاعل العديد من المانحين والمراقبين، على سبيل المثال لا الحصر، أعربت كل من الولايات المتحدة، وأستراليا، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب UNOCT، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات UNODC عن دعم ومساعدة سكرتارية المجموعة على استيفاء احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح،كما تواصل غيرها من الجهات الدولية للتشاور مع سكرتارية المجموعة لاستيفاء متطلبات أخرى سيتم التنسيق في شأنها وتنفيذها فور الوصول لاتفاق مع الدول الراغبة في الحصول على برامج المساعدات الفنية.

وفي مجال الدراسات والتطبيقات، اعتمدت المجموعة خلال العام 2021م عدداً من تقارير التطبيقات شملت، تقرير حول تحديث دراسة جائحة كورونا وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقرير مشروع التطبيقات الدوري (كل سنتين) النسخة الرابعة 2020م، كذلك تم اعتماد مشروع التطبيقات حول غسل الأموال الناتجة عن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وحالياً بدأت المجموعة بتنفيذ مشروع تطبيقات جديد حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب".

وفي الختام، أرجو أن نكون قد وفقنا في عكس بعض الجهود والإنجازات التي حققتها المجموعة خلال العام 2021م، وأن ينال محتوى هذا التقرير رضاكم، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع زملائي العاملين في السكرتارية على جهودهم ولجميع الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم وتعاونهم المستمر، مع تمنياتي للجميع كل التوفيق والنجاح.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

## سليمان بن رشيد الجبرين

**السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

# القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

## نظرة عن المجموعة وأهدافها

نظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، فقد طرحت في العام 2003م، فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). وفي30 نوفمبر 2004م، في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF)، بهدف السعي وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، القانون رقم (5) لسنة 2009م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ 26 مارس 2009م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل 2009م.

## أهداف المجموعة

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسلح.
- تنفيذ معاهدات و اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

## الهيكل العام للمجموعة

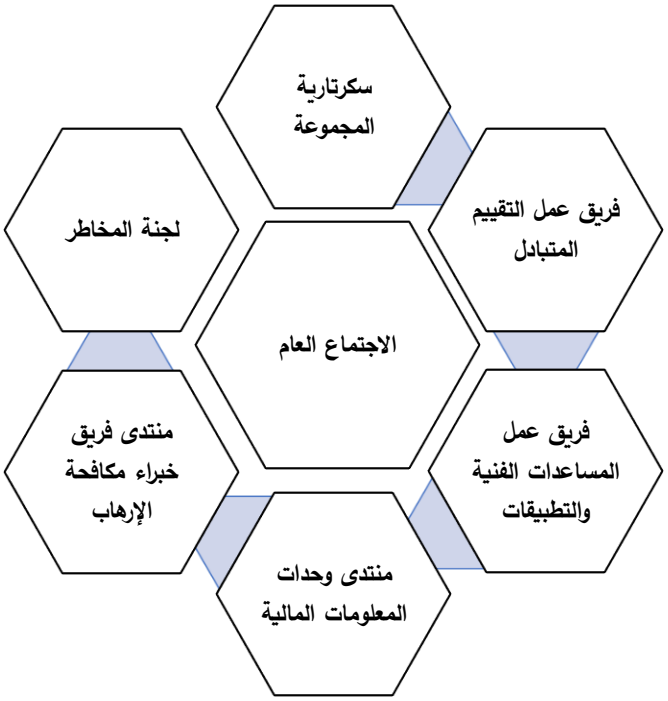


**الاجتماع العام** هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر **السكرتارية** مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام.

**فريق عمل التقييم المتبادل:** مسؤول عن إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

**فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات:** يتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم المكافحة في المنطقة.

أما **منتدى وحدات المعلومات المالية** يعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء لزيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات.

**فريق خبراء مكافحة الإرهاب** يعني بمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب .

**لجنة المخاطر:** تختص بمناقشة الموضوعات المتعلقة بالمخاطر، وكذلك المسائل ذات الصلة بتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

## الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة

تضم المجموعة في عضويتها حالياً 21 دولة عربية، إضافةً إلى 18 دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (FATF) منذ العام 2007م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأور آسيوية (EAG).

فيما يلي أدناه قائمة بالدول الأعضاء والمراقبين في المجموعة:

**الدول الأعضاء:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| المملكة الأردنية الهاشمية | الإمارات العربية المتحدة | مملكة البحرين | الجمهورية التونسية |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | جمهورية جيبوتي | المملكة العربية السعودية | جمهورية السودان |
| الجمهورية العربية السورية | جمهورية الصومال الفيدرالية | جمهورية العراق | سلطنة عُمان |
| دولة فلسطين | دولة قطر | دولة الكويت | الجمهورية اللبنانية |
| دولة ليبيا | جمهورية مصر العربية | المملكة المغربية | الجمهورية الإسلامية الموريتانية |
| الجمهورية اليمنية | | | |

## المراقبون:

- لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على - الموقع الرسمي للمجموعة: www.menafatf.org.

# القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

يلعب التعاون الإقليمي والدولي دوراً هاماً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، حيث تعمل المجموعة على تحقيق أهدافها من خلال الدور التنسيقي الذي تضطلع به في إطار التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير دولياً، كذلك من خلال العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، واستعراض آخر المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، مما يساعد على نقل الخبرات والمعارف وتبادل التجارب، الذي من شأنه تعزيز الأدوات التشريعية والإجرائية لدى الدول وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح فيها وتقوية هذه النظم.

وتعتبر الاجتماعات واللقاءات المشتركة وغيرها من أشكال التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي بين الأطراف ذات الصلة بمنظومة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجالات عملها، فرصة حقيقية لتحقيق التواصل على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصعيد، عقدت المجموعة خلال العام 2021م، العديد من الاجتماعات الدورية واللقاءات المتبادلة، فيما يلي نستعرض أهم مخرجاتها وما دار فيها:

## أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام 2021م:

### الاجتماع العام الثاني والثلاثون (اجتماع افتراضي) 6 – 8 يونيو 2021م

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "افتراضياً اجتماعها العام الثاني والثلاثين في يونيو 2021م، برئاسة معالي المستشار/أحمد سعيد حسين خليل – رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.

وناقش الاجتماع العام خلال جلساته العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بمجالات عمل المجموعة وأنشطتها واتخاذ العديد من القرارات الهامة في هذا الصدد، من أهمها أسس تمويل المجموعة والذي يهدف إلى دعم وتطوير الموارد المالية للمجموعة من خلال اعتماد نموذج جديد لتمويل الموازنة الخاصة بالمجموعة ، كما تم اعتماد ورقة التعديلات المقترحة في مسودة النظام الداخلي والتي تهدف إلى تطوير أسس اتخاذ القرارات في الاجتماع العام وفرق العمل. كذلك اعتمد ورقة مساهمة الدول الأعضاء في توفير الخبراء المقيمين والتي تهدف لتوفير خبراء مؤهلين للمشاركة في عمليات التقييم.

وفي إطار عمليات التقييم المتبادل والمتابعة اللاحقة لها استعرض الاجتماع العام التقدم الذي أحرزته بعض الدول الأعضاء في مجال الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، كما اعتمد الاجتماع العام تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية، وتقرير المتابعة المعززة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة

ومملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد التحديث المقدم من قبل المملكة المغربية حول برنامج الالتزام الضريبي الطوعي.

وفي مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، وافق الاجتماع العام على اعتماد ونشر تقرير التطبيقات حول "مكافحة غسل الأموال الناتج عن جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، كما اعتمد الاجتماع العام تنفيذ مشروع تطبيقات جديد حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"، وضرورة إشراك القطاع الخاص فيه.

كما اطلع الاجتماع العام على آخر المستجدات بخصوص مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب وأشاد بجهود المراقبين لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

## الاجتماع السابع والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، 30 مايو – 1 يونيو 2021م

عقد الاجتماع السابع والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام - الثاني والثلاثين، وناقش عدداً من الموضوعات الهامة، شملت تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية، وتقرير المتابعة المعززة الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما اعتمد تحديثات على ورقة "الإجراءات الاستثنائية للتعامل مع علمية التقييم المتبادل خلال أزمة جائحة كورونا"، والتي تهدف إلى ضمان سير عمليات التقييم المتبادل مع توفير المزيد من المرونة استجابة للظروف الاستثنائية لأزمة كورونا، كما تهدف إلى استمرار تنفيذ الإجراءات ومتطلبات المعايير الدولية على كل الدول الأعضاء وبالشكل الذي يضمن المساواة بينها.

## الاجتماع الحادي والثلاثون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، 2 يونيو 2021م

كذلك عُقد الاجتماع الحادي والثلاثين لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش أعمال الاجتماع العام الثاني والثلاثين للمجموعة، وناقش عدداً من المواضيع الهامة، من أهمها استعراض الورقة الخاصة بتقرير مسودة مشروع التطبيقات حول "غسل الأموال الناتج عن جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، والتوصية للاجتماع العام بالموافقة على اعتماد التقرير ونشره على موقع المجموعة.

كم تم استعراض مشروع التطبيقات الجديد حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"، والتشديد على أهمية عدم تأثير ذلك على عمل هذه المنظمات من خلال فرض إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح مشددة غير موازية للمخاطر.

وفي مجال المساعدات الفنية، ناقش الاجتماع بند الخطة التدريبية للأعوام 2020م-2021م، ومن ضمنها ستة برامج تدريبية عن بعد بالتعاون مع مجموعة العمل المالي ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة تدريبية للعام2021م، وورشة عمل إعداد وتأهيل المقيمين وورشة عمل حول مكافحة تمويل انتشار التسلح.

كما تم مناقشة آخر التطورات في عمل لجنة المخاطر، وتوسيع نشاط عمل اللجنة بالتركيز على مختلف المخاطر ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

وفي ختام الاجتماع استمع الفريق لعرض الخبير/ماهر أبوغالي، من شركة intelliSYS عرضاً حول التقنيات المالية والتنظيمية الجديدة لتحسين التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح كما قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة عرض حول تجربتها لمكافحة تهريب الذهب عبر الحدود.

## الاجتماع العام الثالث والثلاثون، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 16 – 17 نوفمبر 2021م

عقد الاجتماع العام الثالث والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) بمدينة القاهرة جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2021م، برئاسة معالي المستشار/أحمد سعيد حسين خليل، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وقد تم عقد هذا الاجتماع بصورة حضورية وافتراضية في آنٍ واحد.

وناقش الاجتماع العام على مدار يومين عدداً من الموضوعات الإدارية المرتبطة بعمل المجموعة المدرجة في جدول أعماله، ومن أهمها الخطة الاستراتيجية للمجموعة عن الفترة 2022 – 2024، وطلب جمهورية روسيا الإتحادية الانضمام للمجموعة كعضو مراقب، وغيرها من المسائل ذات الصلة. كما تم اعتماد عدد من تقارير المتابعة، شملت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية.

كما تم اعتماد تقرير مشروع التطبيقات الدوري النسخة الرابعة عن عام 2020م، ودراسة جائحة كورونا وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخطة البرامج التدريبية والجلسات التعريفية لعام 2022م.

## الاجتماع الثامن والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، 7-8 نوفمبر 2021م

عقد الاجتماع الثامن والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام - الثالث والثلاثين للمجموعة، حيث ناقش الفريق عدداً من الموضوعات الهامة تقرير المتابعة المعززة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما ناقش فريق العمل الورقة الإيضاحية حول موارد السكرتارية في ظل عمليات التقييم المتبادل وتقارير المتابعة القادمة، والتوصية للاجتماع العام باعتماد الورقة لضمان الانتهاء من الجولة الحالية من عمليات التقييم المتبادل وفق الجدول الزمني المعتمد.

## الاجتماع الثاني والثلاثون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، 9 نوفمبر 2021م

عقد الاجتماع الثاني والثلاثين لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ، وذلك على هامش أعمال الاجتماع العام الثالث والثلاثين للمجموعة. وقد استعرضت الفريق آخر مستجدات سير العمل بمشروع التطبيقات حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"، والتوصية للاجتماع العام باعتماد تقرير مشروع التطبيقات الدوري ونشره على موقع المجموعة، والذي يتناول أبرز أنماط عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إقليمياً. كما أوصى الفريق الاجتماع العام باعتماد النسخة المحدثة من دراسة "جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

على صعيد متصل، أعدت سكرتارية المجموعة خطة البرامج التدريبية والجلسات التعريفية لعام 2022م، والمبنية على مخرجات تحليل مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب للدول الأعضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بالإضافة الى مخرجات عمليات التقييم المتبادل للدول التي خضعت لعملية التقييم المتبادل وذلك لتوجيه المجموعة خططها ومواردها بما يتماشى مع استيفاء احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والبرامج التدريبية، وتنفيذها من مطلع العام 2022م.

## الاجتماع الثالث عشر للجنة المخاطر، 10 نوفمبر 2021م

عقدت لجنة المخاطر اجتماعها الثالث عشر افتراضياً، وذلك على هامش الاجتماع العام الثالث والثلاثين للمجموعة، حيث ناقشت اللجنة تحديث مسودة مهام لجنة المخاطر، والتوصية للاجتماع العام باعتمادها، وكذلك أهمية إعداد استبيانات بشكل دوري حول أهم المخاطر التي تواجه الدول الأعضاء. كما تم مناقشة أهم المسائل المتعلقة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح ومدى تقدمها، وعرض تحديث من قبل عدد من الدول الأعضاء في هذا الإطار (موريتانيا، الجزائر، السعودية، مصر، العراق، المغرب، تونس، قطر، الكويت).

وخلال الاجتماع، قدمت كل من الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، والمعهد الملكي للدراسات الدفاعية والأمنية، عروض حول تجاربها وأفضل الممارسات المتبعة في عدد من الموضوعات ذات الصلة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن الأصول الافتراضية، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، والتقييمات القطاعية والتقييمات الذاتية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وتقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح وأفضل الممارسات للحد منها.

## اللقاء الحادي والعشرون لمنتدى وحدات المعلومات المالية، 11 نوفمبر 2021م

عقد منتدى وحدات المعلومات المالية لقاءه الحادي والعشرون على هامش الاجتماع العام الثالث والثلاثون للمجموعة، وذلك بحضور مجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي، والذي أكد ممثلها في مداخلة له بأهمية دعم ومساندة وحدات المعلومات المالية بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للقيام بوظائفها، والعمل على تزويدها بالتكنولوجيا الرقمية الجديدة والذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بقيامها بوظائف التحليل التشغيلي. من ناحية أخرى، نوه على وظيفة التحليل الاستراتيجي لما لها من دور هام في عمل الوحدة، وتركز مجموعة إيجمونت ومركز الريادة والتميز التابع لها في دعم الوحدة للقيام بهذه المهمة بصورة مثلى.

كما ناقش المنتدى تقدم وحدات المعلومات المالية الأعضاء بالمجموعة لاستكمال إجراءات العضوية بمجموعة إيجمونت، والتوصية بدراسة المعوقات التي تتسبب في تأخير عملية الانضمام وأفضل الطرق لتذليلها، كما ناقش المنتدى أفضل الممارسات لمواجهة "أثر جائحة كورونا COVID-19 على وحدات المعلومات المالية"، حيث قدمت كل من إدارة التحريات المالية البحرينية، واللجنة التونسية للتحاليل المالية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية عروض تقديمية حول الموضوع، كما تم تقديم حالة عملية من قبل وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية.

كما تمت مناقشة مقترح لتطوير منتدى وحدات المعلومات المالية، والذي تضمنت عدة أفكار منها تخصيص وقت خلال اجتماعات المنتدى لمناقشة التوصية 29 المرتبطة بعمل الوحدات، والنتيجة المباشرة العاشرة في سبيل الموضوعات التي تهم الوحدات لدعمها في هذه الجوانب، بالإضافة إلى مقترح بالانفتاح على المجموعات النظيرة وتقديم الدعوة لوحدات معلومات مالية فيها للاستفادة من خبراتها.

## ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والجهات الإقليمية والدولية الأخرى خلال العام 2021م:

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بعلاقات العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وذلك من خلال المشاركة والمساهمة في النشاطات والفعاليات والتنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الإقليمية والدولية الأخرى، حيث شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال العام 2021م، وبصفة خاصة مع بعض منها مثل مجموعة العمل المالي، ومجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي ومركز الريادة التابع لها، وهيئة الأمم المتحدة بإداراتها المتخصصة وغيرها من الجهات، فضلاً عن التواصل مع دول وجهات مانحة لتقديم المساعدات الفنية والتدريب للدول الأعضاء بالمجموعة. فيما يلي نستعرض أهم الملامح والنشاطات التي اضطلعت بها المجموعة:

### التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي

خلال العام 2021م شاركت المجموعة في العديد من الفعاليات المشتركة مع مجموعة العمل المالي، والتي شملت الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل، وورش عمل وبرامج تدريبية، وزيارات ميدانية لعمليات التقييم المتبادل. وقد كانت مشاركة المجموعة على النحو الآتي:

1. الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي FATF واجتماعات فرق العمل، والتي عقدت ثلاث مرات خلال عام 2021م.
2. اجتماع مع رئيس مجموعة العمل المالي (FATF) والمجموعات الإقليمية الأخرى (FSRBs).
3. اجتماعات مجموعة العمل المالي مع التجمع العالمي للمنظمات غير الهادفة للربح (Global NPO Coalition)، ضمن أعمال مشروع خفض التأثيرات غير المقصودة من تنفيذ المعايير الدولية Consequences (Unintended).
4. اجتماع فريق متابعة المراجعة الاستراتيجية التابع لمجموعة العمل المالي (AGSR).
5. اجتماع فريق العمل المكلف بدراسة مشروع خفض التأثيرات غير المقصودة من تنفيذ المعايير الدولية، المرحلة الثانية من المشروع.
6. تنظيم الدورة التدريبية المشتركة عن بُعد حول المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع معهد تدريب مجموعة العمل المالي بمدينة بوسان، جمهورية كوريا.
7. المشاركة مع المركز التدريبي لمجموعة العمل المالي (TREIN) لتحضير مشروع تدريب المدربين (Train the Trainers).
8. الفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط في الزيارة الميدانية لكل من جمهورية موريشيوس وبوتسوانا للتحقق من فعالية الإجراءات والتدابير المتخذة.

## التنسيق والتعاون مع المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي

1. الاجتماع العام الافتراضي لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG).
2. المؤتمر التقني الافتراضي لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) ودولة ماليزيا حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص (على هامش الاجتماع العام لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ).
3. شاركت سكرتارية المجموعة في الورشة التدريبية الهجينة التي نظمتها المجموعة الأورآسيوية (EAG) حول الأصول الافتراضية.

## مشاركات إقليمية ودولية أخرى للمجموعة خلال العام 2021م

1. ورشة العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: عملية التقييم المتبادل افتراضياً التي عقدت من قبل صندوق النقد الدولي IMF.
2. ورشة عمل الأمم المتحدة لبناء القدرات الوطنية لجمهورية السودان حول مكافحة تمويل الإرهاب.
3. منتدى صندوق النقد العربي عن التحول الرقمي وقدمت عرض حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل عصر التحول الرقمي.
4. منتدى بعنوان "تحديات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية"، تحت رعاية اتحاد المصارف العربية، مدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.
5. الاجتماع السادس والثلاثين للجنة العربية للرقابة المصرفية وقدمت عرض حول "مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة خلال جائحة كورونا.
6. ورشة العمل الوطنية المشتركة (ورشة هجينة) حول مكافحة تمويل الإرهاب في العراق بين جمهورية العراق ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتي عقدت بمدينة إسطنبول، تركيا.
7. اجتماعات الدورة الاعتيادية الخامسة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
8. الاجتماع الدوري الثالث والعشرين للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية بصندوق النقد العربي.
9. الورشة التدريبية الهجينة التي نظمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في غرب ووسط أفريقيا حول العلاقة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب، وذلك بمدينة نواكشوط في موريتانيا.
10. مشاركة المجموعة في تنظيم ورشة عمل تدريبية حول التحقيق المالي الموازي في جرائم تمويل الإرهاب، بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

# القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في المنطقة، وتسلك المجموعة في هذا المسعى عدة طرق من أهمها، متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية من خلال عمليات التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة اللاحقة للتقييم المتبادل بشتى أنواعها.

كما تقوم المجموعة بتحديد الموضوعات ذات الطبيعة الإقليمية المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح من خلال مشاريع التطبيقات، وإيجاد أفضل الحلول لمواجهتها، ونشر الوعي حول طرق واتجاهات أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتطبيقات المرتبطة بها، والسعي في هذا الإطار لتفعيل التعاون المشترك مع المجموعات النظيرة وتبادل الخبرات معها.

وبجانب دراسة موضوعات التطبيقات، هناك أهمية خاصة للمساعدات الفنية والتدريب في دعم ومساندة دول المجموعة على المستوى الإقليمي أو الوطني في رفع مستوى التزامها بالمتطلبات الدولية ومن أجل بناء وتعزيز قدرات الجهات والمؤسسات المعني لديها. وقد تشمل أهم أدوات المساعدات الفنية: مراجعة التشريعات وصياغتها، وعقد ورش عمل لزيادة الوعي ولتدريب وتوجيه الموظفين المعنيين، وبناء قدرات الجهات المعنية، وإصدار منشورات وأدلة استرشادية متخصصة.

كذلك تغطي المساعدات الفنية مواضيع أساسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بهدف تعزيز عمليات المكافحة، وعلى سبيل المثال: تقييم المخاطر، وتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وتعزيز التشريعات وعمل المؤسسات القائمة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، ورفع قدرة وكفاءة وحدات المعلومات المالية والجهات الإشرافية والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية.

وبناءً على ما سبق، نستعرض فيما يلي أدناه أهم الأحداث والتطورات على صعيد المجموعة في هذا الخصوص خلال العام 2021م، في مجالات التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات:

## أولاً: في مجالات التقييم المتبادل:

### عملية التقييم المتبادل وعملية متابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

تقوم المجموعة بإجراء عملية التقييم المتبادل لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتزامها الفني بالتوصيات الأربعين وفعالية نظمها. تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء من خلال عملية المتابعة (العادية أو المعززة)، من أجل التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح لديها، وتحفيزها وحثها على معالجة أوجه القصور واتخاذ الخطوات اللازمة ضمن مواعيد زمنية معقولة فيما يخص الإجراءات ذات الأولوية والإجراءات الموصى بها التي تم تحديدها في تقرير التقييم المتبادل.

وفي إطار عملية متابعة التقييم في الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، وبعد مرور خمس سنوات من اعتماد تقرير التقييم المتبادل للدولة محل التقييم، يتم عقد زيارة ميدانية قصيرة للدولة المعنية لتقييم الجهود المزولة على مستوى الفعالية.

وخلال العام - 2021م اعتمد الاجتماع العام – سبعة تقارير، منها تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية، وتقارير المتابعة المعززة للجمهورية الإسلامية الموريتانية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية. وتعكس هذه التقارير مجهودات وتطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء لتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إصدار العديد من القوانين والأنظمة ، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وتفعيل الإجراءات الموص بها في شق الفعالية، بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية مختلف الجهات بما فيها الجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون.

الجدير بالذكر أن الجولة الحالية من عمليات التقييم المتبادل (الجولة الثانية) تهدف إلى التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فبراير 2013م) والتعديلات اللاحقة عليها. واعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني أدناه لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل.

| الدولة | مناقشات الاجتماع العام |
|---|---|
| الجمهورية التونسية | أبريل 2016م |
| الجمهورية الإسلامية الموريتانية | أبريل/مايو 2018م |
| دولة ليبيا | مؤجلة لحين تحسن الظروف الأمنية. |
| مملكة البحرين | يونيو 2018م |
| المملكة العربية السعودية | يونيو 2018م |
| الجمهورية العربية السورية | مؤجلة لحين تحسن الظروف الأمنية. |
| المملكة المغربية | أبريل 2019م |
| الجمهورية اليمنية | مؤجلة لحين تحسن الظروف الأمنية. |
| المملكة الأردنية الهاشمية | نوفمبر 2019م |
| الإمارات العربية المتحدة | فبراير 2020م |
| دولة قطر | فبراير 2022 |
| جمهورية مصر العربية | مايو 2021م |
| دولة فلسطين | مايو 2023م |

| الدولة | مناقشات الاجتماع العام |
|---|---|
| سلطنة عُمان | يحدد لاحقاً |
| الجمهورية اللبنانية | مايو 2023م |
| دولة الكويت | يحدد لاحقاً |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | مايو 2023 |
| جمهورية السودان | نوفمبر 2023م |
| جمهورية العراق | أبريل/مايو 2024م |
| جمهورية جيبوتي | نوفمبر 2024م |
| جمهورية الصومال الفيدرالية | أبريل/مايو 2025م |

## ثانياً: في مجالات التطبيقات والمساعدات الفنية والتدريب:

### ❖ التطبيقات:

بدأت المجموعة خلال عام 2021م بتنفيذ مشروع تطبيقات جديد حول "استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب"، والذي يهدف إلى فهم كيفية استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في تنفيذ أنشطة ذات صلة بتمويل الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي، والآليات وأفضل الممارسات المتبعة في خفض مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب، وإعداد قائمة بالمؤشرات التي ستساعد المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وجهات إنفاذ القانون وغيرها من الجهات المعنية في التعرف على الأنشطة المشبوهة المرتبطة بأنشطة تمويل الإرهاب لوجود حاجة ملحة إلى تحديد المخاطر المرتبطة بهذا القطاع الهام والتأكد من عدم إساءة استغلاله في عمليات تمويل الإرهاب ومراعاة توصيات مجموعة العمل المالي ذات الصلة (التوصية 8 والنتيجة المباشرة 10)، وضمان تطبيق المنهج القائم على المخاطر بصفة خاصة بجانب المعايير الأخرى، والتشديد على عدم تأثير ذلك على عمل هذه المنظمات.

من ناحية أخرى، أنهت المجموعة عدد من تقارير التطبيقات خلال العام 2021م، والتي توضح آخر الاتجاهات السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شأن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تساعد هذه التقارير أيضاً الدول الأعضاء في التعرف على نقاط الضعف والمهددات التي تفضي إلى مثل هذه المخاطر، والعمل على تقوية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها باتخاذ ما يلائم ذلك من إجراءات تصحيحية للنظام.

فيما يلي نبذة مختصر عن أهم ما تناولته التقارير المعتمدة خلال 2021م:

## تطبيقات حول "غسل الأموال الناتج عن جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"

اعتمد الاجتماع العام الثاني والثلاثين للمجموعة في يونيو 2021م، تقرير مشروع تطبيقات حول "غسل الأموال الناتج عن جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين".

(غسل الأموال الناتج عن جريمتي الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين MENAFATF | Official Websites).

ويستعرض التقرير طرق واتجاهات غسل عائدات الأموال المتأتية من الاتجار بالبشر وتهريب البشر بناءً على المعلومات والحالات العملية التي ساهمت بتوفيرها الدول الأعضاء في المجموعة، بالإضافة إلى الدول الأعضاء بشبكة مجموعة العمل المالي الدولية، كما يقدم التقرير لمحة عن حجم وطبيعة الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب البشر ومدى علاقتها بغسل الأموال بصورة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة خاصة.

كذلك يتناول التقرير عدد من المؤشرات ودلائل الاشتباه لمساعدة الوحدات المالية في تحديد عائدات الأموال المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر وتهريب البشر، إضافة إلى دعم جهود كافة الأطراف المعنية بالمكافحة (أي الجهات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون وأية سلطات تشغيلية معنية أخرى) من أجل الحد من هذه الظاهرة ووضع الآيات الكفيلة بمكافحتها والحد منها. وقدم التقرير عدداً من التوصيات الهامةالتي تساعد الجهات المختصة بمكافحة هاتين الجريمتين وغسل الأموال المتحصلة عنهما، كما وافق الاجتماع العام على توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على قيام الدول الأعضاء بتعميم الدراسة على الجهات المعنية على المستوى الوطني، على أن يتم استفتاء الدول لاحقاً عن مدى الاستفادة التي تحققت لدى الأجهزة الوطنية المعنيةبتطبيق التوصيات المدرجة فيالتقرير والاستفادة من مخرجاته وإنعكاساتها على تطوير النظم والإجراءات والقوانين ذات الصلة. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع لموقع المجموعة على الرابط المرفق في إطار التقرير.

## تحديث دراسة حول جائحة كورونا (COVID-19) و أثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اعتمد الاجتماع العام الثالث والثلاثين للمجموعة نوفمبر 2021م، دراسة حول جائحة كورونا وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تعتبر هذه الدراسة نسخة محدثة عن الدراسة السابقة الصادرة في أكتوبر 2020م.

ويقدم هذا التقرير معلومات وإحصائيات تساعد الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التعرف على المخاطر المستجدة والمستحدثة المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) ذات الصلة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى تقديم قائمة بأهم مؤشرات الاشتباه التي يمكن أن تساعد في اكتشاف هذه الجرائم، التصدي لها، وعرض لعدد من الحالات العملية التي واجهت دول المنطقة خلال فترة الدراسة. يمكن الرجوع للتقرير على موقع المجموعة على الرابط المرفق في إطار التقرير.

دراسة حول: جائحة كورونا ( كوفيد 19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تحديث

## مشروع التطبيقات الدوري (كل سنتين) النسخة الرابعة 2020م

تبنت المجموعة إصدار "تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين) والذي يعكس أبرز أنماط عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إقليميا، وذلك من خلال تحليل الحالات العملية التي يتم توفيرها وتحديدها عن طريق مشاركة الدول الأعضاء. وتم إصدار النسخة الرابعة من هذا التقرير، حيث تمتاز بتنوع لافت للنظر من حيث الأساليب والطرق المستخدمة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة إعداد التقرير (مايو 2018م – مايو 2020م)، وكذلك تضمن تأثير جائحة كورونا على أساليب وأنماط الجرائم وطرق ارتكابها. التقرير متوفر على موقع المجموعة على الرابط المرفق في إطار التقرير.

تقرير التطبيقات الدوري بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 2020م

## ❖ المساعدات الفنية والتدريب:

### الخطة التدريبية بالمجموعة للأعوام 2020م – 2021م

تنبع أهمية هذه البرامج في تلبية احتياجات الدول الأعضاء في المجموعة في عدة جوانب متعلقة بمتابعة عمليات التقييم المتبادل، ولمواكبة المتطلبات التي تستجد على الساحة الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. فيما يلي نبذة عن البرامج التي تم تنفيذها حسب الخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام 2020م – 2021م:

**جدول رقم 5- الخطة التدريبية الافتراضية للأعوام 2020م – 2021م**

| الرقم | موضوع التدريب | تاريخ التنفيذ | الجهة المانحة |
|---|---|---|---|
| 1 | مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: عملية التقييم المتبادل | 10-14 يناير 2021م | صندوق النقد الدولي |
| 2 | مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل | 2-3 مارس 2021م | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة |
| 3 | تدريب وتأهيل المقيمين (تم عقدها باللغة الإنجليزية) | ٢٩ مارس – ٢ أبريل ٢٠٢١م | مجموعة العمل المالي |
| 4 | تدريب وتأهيل المقيمين (تم عقدها باللغة الفرنسية) | 26-30 أبريل 2021م | |
| 5 | توصيات ومعايير مجموعة العمل المالي | 27 يونيو – 8 يوليو 2021م | |
| 6 | تدريب وتأهيل المقيمين بين مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية | 6-10 سبتمبر 2021م | |
| 7 | بناء القدرات حول التحقيق في جرائم تمويل الإرهاب – أهمية التحقيق المالي الموازي | 3-5 أكتوبر 2021م | مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب |

### خطة الجلسات التعريفية عن بعد لعام 2021م

اعتمدت المجموعة سلسلة من الجلسات التعريفية التي تهدف إلى رفع الوعي، وزيادة المعرفة، والمساعدة في تطبيق التدابير ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وفق المتطلبات الواردة بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف).

فيما يلي بيان بالبرامج التي تم تقديمها خلال العام 2021م:

جدول رقم 6- خطة الجلسات التعريفية عن بعد لعام 2021م

| الرقم | الموضوع | مقدم الجلسة التعريفية | تاريخ الجلسة |
|---|---|---|---|
| 1 | فهم عقوبات الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب: القرار 1267 والقرار 2462 | فريق الرصد التابع لمجلس الأمن | ٨ مارس ٢٠٢١م |
| 2 | متطلبات مكافحة تمويل الإرهاب وفق قرار مجلس الأمن رقم 2462 وحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 من قبل الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | اللجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب | ١٦ مارس ٢٠٢١م |
| 3 | تمويل الإرهاب من خلال الأصول الافتراضية | فريق الرصد التابع لمجلس الأمن | ٦ أبريل ٢٠٢١م |
| 4 | اتفاقية مكافحة الفساد وآلية استعراض تنفيذها | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمةUNODC | 22 يونيو2021م |
| 5 | تدابير مكافحة غسل الأموال المذكورة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد | | 29 يونيو 2021م |
| 6 | قنوات استرداد الأصول | | 16 أغسطس 2021م |
| 7 | مقدمة حول المنهج القائم على المخاطر في الرقابة والاشراف، وعرض الأساسيات العامة حول الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة | الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ | 25 أغسطس 2021م |
| 8 | عرض الدليل الاسترشادي حول المنهج القائم على المخاطر في الرقابة والاشراف لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة | | 26 أغسطس 2021م |
| 9 | كيفية اعداد إطار فعال للمنهج القائم على المخاطر في الرقابة والاشراف لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة | | 1 سبتمبر 2021م |
| 10 | كيفية تطوير خارطة طريق إقليمية لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة | | 2 سبتمبر 2021م |
| 11 | تحسين جودة التقارير المالية المشبوهة | مركز إيجمونت للتميز والريادة (ECOFEL) | 26 – 27 أكتوبر 2021م |
| 12 | تقنيات التحقيق المالي | مركز إيجمونت للتميز والريادة (ECOFEL) | 2-3 نوفمبر 2021م |

## مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح

تستعرض مصفوفة المساعدات الفنية والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، احتياجات الدول الأعضاء بالمجموعة من المساعدات الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، والتي يتم تحديثها باستمرار بناءً على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء، أو الاستجابة لهذه الطلبات من قبل المانحين.

وبناء عليه، تم التواصل والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة وعرض احتياجات الدول من المساعدات الفنية حيث قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهابUNOCT، والوكالة الألمانية للتعاون الدوليGIZ، والمعهد الملكي للدراسات الدفاعية والأمنية RUSI موافقتهم وتعاونهم لتقديم برامج المساعدات الفنية لعدد من دول المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

# القسم الرابع: تطوير السياسات وضمان الجودة

## خطة عمل زيادة فعالية المجموعة

اعتمد الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في أكتوبر 2019م، خطة عمل لتحسين فعالية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بهدف ضمان تقديم تقارير تقييم متبادل وتقارير متابعة ذات جودة عالية وأن يتم العمل بها ضمن جدول زمني محدد. إضافة إلى تحسين بعض المسائل التي من شأنها تطوير نظم عمل المجموعة. وقد أنشئ فريق اتصال من قبل مجموعة العمل المالي لرف لمتابعة تقدم المجموعة التقارير عن التقدم المحرز لفريق تنسيق الشبكة الدولية لدى مجموعة العمل المالي.

وانتهت تلك الجهود إلى تنفيذ جميع المسائل الواردة في خطة زيادة فعالية المجموعة، من ضمنها، تحقيق الأهداف والأولويات الاستراتيجية المشتملة على تعديل سياسات وإجراءات التقييم لتتماشى مع الإجراءات الدولية، تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأعوام 2019-2021م وتطوير الخطة الاستراتيجية للأعوام 2022-2024م، ومراجعة أسس التمويل واستحداث مبادئ حوكمة داخلية تضمن سير عمل المجموعة بسلاسة ومرونة وشفافية عالية. كما تتضمن الخطة المنجزة العديد من المسائل الرئيسية الأخرى منها العمل على هيكل المجموعة وسكرتارية المجموعة، ومشاركات الأعضاء في عمليات التقييم المتبادل، وإعداد دول المجموعة لعملية التقييم، والتعاون مع مجموعة العمل المالي.

وبناء على تلك الجهود، أصدرت مجموعة العمل المالي قرارها في أكتوبر 2021م، باستيفاء المجموعة جميع المتطلبات الواردة في خطة العمل حيث اعتبرت مجموعة العمل المالي الخطة مكتملة، وقد كان التقدم المحرز كافياً للخروج من متابعة الشبكة الدولية وانتهاء عمل فريق الاتصال المعني بالمتابعة.

## تعديل نظام المجموعة الداخلي

اعتمدت المجموعة إدخال تعديلات أساسية على نظامها الداخلي بغية التركيز على تحديد الأولويات الإستراتيجية حول تقديم تقارير تقييم متبادل وتقارير متابعة عالية الجودة وزيادة قدرة المجموعة على العمل بكفاءة، وتعزيز شفافية عمليات صنع القرار، وتوفير الاستدامة لعموم أعمال المجموعة. يغطي النظام الداخلي جوانب صلاحيات الاجتماع العام وفرق العمل واللجنة الاستشارية، إضافة إلى الأدوار والمسؤوليات. علاوة على ذلك، الصلاحيات الممنوحة لجميع فرق العمل واللجان والمنتديات. إضافة إلى استعراض حقوق والتزامات الأعضاء والمراقبين التي يجب مراعاتها ومتابعتها. وفي الوقت نفسه، جوانب الرئاسة ونائب الرئيس لضمان تنفيذ المسؤوليات رفيعة المستوى بشكل واضح أثناء توليهم فترات الرئاسة المحددة. علاوة على بنود إضافية تختص بآلية عمل السكرتارية وحقوق وواجبات السكرتير التنفيذي وموظفي السكرتارية.

# القسم الخامس: القوائم المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

## بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

| | 2021 | 2020 |
|---|---|---|
| **الموجودات** | | |
| **الموجودات غير المتداولة** | | |
| معدات | 53,460 | 9,556 |
| حق استخدام الموجودات | 15,372 | 72,370 |
| | **68,832** | **81,926** |
| **الموجودات المتداولة** | | |
| مساهمات الأعضاء المستحقة | 626,221 | 563,646 |
| مبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى | 24,287 | 45,298 |
| النقد ورصيد البنك | 3,685,843 | 1,823,261 |
| | 4,336,351 | 2,432,205 |
| **مجموع الموجودات** | **4,405,184** | **2,514,130** |
| **الأموال المتراكمة والمطلوبات** | | |
| **الأموال المتراكمة** | | |
| احتياطي استراتيجي | 300,000 | 300,000 |
| الأموال المتراكمة | 1,903,354 | 979,207 |
| **مجموع الأموال المتراكمة** | **2,203,354** | **1,279,207** |
| **المطلوبات غير المتداولة** | | |
| منافع نهاية الخدمة للموظفين | 275,130 | 269,949 |
| المنح المؤجلة | 221,215 | 191,928 |
| الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار | - | **19,005** |
| | **496,345** | **480,883** |
| **المطلوبات المتداولة** | | |

| | | |
|---|---|---|
| الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار | 16,261 | 54,795 |
| ذمم تجارية دائنة وأخرى | 256,316 | 149,654 |
| دخل مؤجل- الأعضاء | 1,432,907 | 549,590 |
| | **1,705,484** | **754,040** |
| **مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات** | **4,405,183** | **2,514,130** |

## بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

| | 2021 | 2020 |
|---|---|---|
| **الدخل** | | |
| مساهمات من الأعضاء | 2,450,875 | 2,031,016 |
| دخل آخر | 177,378 | 185,277 |
| **مجموع الدخل** | **2,628,253** | **2,216,293** |
| | | |
| **المصروفات** | | |
| تكاليف مباشرة | 1,662,309 | 1,676,957 |
| مصاريف عمومية وإدارية | 28,516 | 47,902 |
| الاستهلاك | 13,282 | 8,319 |
| **مجموع المصروفات** | **1,704,107** | **1,733,178** |
| | | |
| **فائض السنة** | **924,146** | **483,115** |

2021 ©مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: 10881، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: 97317530627+،

# التقرير السنوي السابع عشر 2021م

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN